



## لماذا استدعى وزير الداخلية مليشيات الفرقة؟

# ما حدث بالداخلية محاولة لتفجير حرب بين الجيش والأمن

الحقيقة الأولى: إن تقاسم أعضاء اللجنة أنصافاً بين وزارة الدفاع والتمرد/ على محسن، دون الاكتراث بنص الآلية التنفيذية، أو التقيد بالروتين العسكري، المعمول به في اليمن، حقيقة واضحة تؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك، من أن المتمرد/ على محسن لا يزال خارج إطار التبعية والسيطرة لوزارة الدفاع، والأما ما الفائتة من هذا التقاسم، الذي يتعارض مع النصوص الدولية، ومنظومة القوانين العسكرية؟

الحقيقة الثانية: إن موافقة وزارة الدفاع على هذا التقاسم، معناه أن الوزارة تسعى بطريقة مباشرة، إلى توسيع دائرة الصراع، وهو ما قد يساعدها -بحسب ظننا- على إحياء قوة عسكرية محايدة وابتعاث قادتها من القبور، لتسليمهم مناصب عسكرية، كحل وسط وهو ما يعني بالضرورة، تطبيق فكرة (٢٧)نوفمبر ١٩٨٥ م، وهذه الفكرة - بنظري - قد تكون أخطر على الجيش، من خطورة المتمرد/محسن، بل وقد يكون لها نتائج مؤلمة على الجيش والمجتمع، وليس أحداث يناير ٨٦م عنك بعيد.

ثانياً: تنص الفقرة الثانية من نفس البند على الآتي: «وتعمل هذه اللجنة لضمان إنهاء الانقسام بين القوات المسلحة ومعالجة أسبابه»، لو لاحظنا الفاقصم الليبي بعين من التجرد والصدق، فإن معظم - إن لم نقل كل - ما تقوم به اللجنة العسكرية، يتناقض جملة وتفصيلاً مع مضمون النص أعلاه، بل إنه يعمل على توسيع الانقسام والانتقام، أكثر منه عملاً على تحقيق إنهاء الانقسام، وذلك لعدة أسباب لاحظوا..

١- إن اللجنة منذ تشكيلها إلى الآن، لم تصدر قراراً يحرم أو ينهي على الأقل الإساءة المبتدلة والنشوية المتمعد، والتخطيم المعنوي المقصود، لأفراد القوات المسلحة والأمن، والذي مازال يروج له إعلام الطرف الآخر، وهذا باعتقادي سيعمل على توسيع الخصاص والانتقام، كما نرى من أن ينهي الانقسام.

٢- الغرور الزائد والتعالي على الآخرين، ووصفهم بألفاظ بذئية، (بلاطجة) تتناقض مع النص ولا تعمل على إنهاء الانقسام.

٣- نلاحظ أن اللجنة العسكرية، تقوم بصرف حقوق ومستحققات الأفراد الذين شاركوا في الاعتصامات، دون الالتفات إلى المصادر القانونية، فمنهم من هو منقطع أكثر من ثلاث سنوات، ومنهم من هو مفصول بسبب قضايا أخلاقية وجنائية وقضائية، بينما هناك إثنا عشر ألف جندي وضابط من أفراد الفرقة الأولى مدرع، الذين رفضوا التمرد العسكري، وضادوا إلى وزارة الدفاع، مازالوا إلى الآن، بدون صرف مرتباتهم، بل إن أحد أعضاء اللجنة قال إنهم (بلاطجة)، وهذا الأسلوب في التعامل يتعارض مع النص، ولا يساعد على إنهاء الانقسام.

٤- يجري الآن توظيف وتجند كل الذين قاتلوا الجيش الدولة في أرحب، بينما الذين دافعوا بأرواحهم ومدايمهم، عن وزارة الداخلية، يتم طردهم ووصفهم بالبلاطجة، فهل هذا يعني التسليم بالمبادرة الخليجية واليبتها التنفيذية؟ وهل هذا سيعمل على إنهاء الانقسام...؟ السؤال يحتاج الإجابة عليه من رئيس اللجنة العسكرية، إن أن التعامل المنقوص والتمهيش والإساءة والإجلال، مسألة قد تدفع أبناء القوات المسلحة والأمن إلى الرد المضاد والقاسي، وحينها لا عاصم لأحد..

العام» حيث تكون هناك مخالفات وأخطاء وجرائم تُرتكب، لكنها بسبب ثقافة الاستلاب تمر دون حساب أو تكرار، كجرائم الفرقة وأولاد الأحمر ومخالفات حكومة الوفاق التي لا تكثر بها بعض أطراف المشترك، كما تتسم الملامح الحوارية لهذه الثقافة «بحوارات كيش الفداء» حيث يعبد بعض أطراف الحوار على قصص إشكالية ما أو قضية ما على شخص يعينه دون النظر إلى جذورها وأبعادها وأسبابها الحقيقية والتي ليست «لكيش الفداء» أية علاقة بها، كقضية جمعة الكرامة مثلاً وقضية تجرير أبراج الكهرباء، وقضية «تنظيم القاعدة» التي تحولت من حالة النفي إلى فزاعة صالح إلى قاعدة المخلوخ عند أصبح التنظيم يحتل مدنا ومحافظات.

- ثقافة الصمت والغموض السلبى: للصمت والغموض البيات ووظائف عديدة، واستخدام هذه الآليات قد يكون له ما يبرره كأدوات حوارية في سياقات معينة، غير أن ما ننعينه هنا بهذه الثقافة، هو إساءة توظيف هذه الآليات في لحظات حرجة متعلقة بقضية «حوراثت كيش الفداء» والتي لا تأويل لها، حيث نجد الكثيرين يوظفون البيات الصمت والغموض إما بسبب العجز في توصيل المعنى المراد أو الانقراض لشجاعة المواجهة، أو اللعب على الجبين، «والتأويل والانتهازية» - ثقافة تبديد الوقت: تجارس هذه الثقافة في حواراتنا بعدة أشكال وأنماط «رد الفعل السريع والمنفعل» الذي يترتب عليه تعطيل واخلل يحتاج إلى وقت لإصلاحه ومنتله «رد الفعل المتأخر» والذي يمكن أن نسهمه التسوية والمماطلة. مقاربات ومن مجمل ما تم طرحه اعتقد أننا قد تمكننا نوعاً ما أن نقدم رؤية معرفية بسيطة حول مفهوم التفاوض وغاياته والأسس العامة للتفاوض الإيجابي والملاحم المتعددة للاتجاهات التفاوضية السليبية، وكيف أن غياب ثقافة الحوار والتفاوض تمثل إشكالية عميقة في صلب عوامل وأسباب إخفاقاتنا وفشلنا، وصراعاتنا وعدم قدرتنا على حل مشاكلنا وتجاوز أسباب الخلل والاستبعاد.

وبالتالي فإن هذه الرؤية المعرفية بعلم التفاوض تمكننا -أيضاً- من تقييم وتحليل مسارات الحوارات الوطنية في بلادنا وإجلاء الكثير من الملامح والخصائص القضائية، بقدر ما يبيعون لنا الألام والأوهام والأباطيل والمصلحة الزامات تلو الأزمات والدوران في دائرة مغلقة في ظل واقع متردد، وتتسلسل فيهم مشاكلنا وقضايانا بشكل يومي، والسبب في ذلك أطراف أهدمت انتعاج وممارسة الحوار الصوري لا القضايا الوطنية الذي تعيق فيه الهوية الشاسعة والقول والفعل.. كون ذلك لا يتماشى مع أهدافهم ولا يبلي طموحاتهم الشخصية والحزبية والمنطقية أيضاً.

إذا علينا أن نراجع الكثير من ملامح حواراتنا الوطنية كي نعرف أكثر من هم أطراف الإرباك والتأزيم ومن يمسكون العصا من الوسط، ومن يتلاعبون بعقول الناس وقضاياهم، ويهدرون الوطنية في الأزمات والامكانات ويوجدون تسويق الاتهامات وشخصنة القضايا، بقدر ما يبيعون لنا الألام والأوهام والأباطيل والمصلحة لا حلول.. لا معالجات.. لا انفتاح.. لا توافق وطني جاد ومسؤول.. إنه المشترك بقواه المتعددة والمتناقضة الذي يبتعد كثيراً عن حل المشاكل والقضايا الوطنية الجوهرية إلى قضايا هامشية، وإلى شخصنة القضايا واهدار الوقت في المناكفات السياسية والتي تعمد فرض منطق الأمر الواقع وممارسة نهج الاشتراطات والقرارات والمبسطة وتبني خطبة سياسي منفلق لا يقدم رؤية كاملة للواقع والحقائق وإنما يعبر عن جزئية مبسطة من الحقيقة وهو ما يسميه المؤلف «عقيلة الجزر المنعزلة» على من تبني هذا الخطاب.

هذا إلى جانب استمرار نهج التشويه والتحريض والتبعية ضد المؤتمر الشعبي العام وقياداته ور موزع ومخالفات للنظام والقانون كالجرائم التي ترتكبها الفرقة الأولى مدرع ومسلحو أولاد الأمر وقضايا الفساد التي ترتكبها حكومة الوفاق واتجاه أسلوب الإلزام وتضييق الخناق، وهي التي يسميها المؤلف بظاهرة «سد المنافذ في التفاوض»..



**إن ما يجري - اليوم - في وزارة الداخلية، من أحداث دامية، تسيئ الصديق وتفرح العدو، وهو ناتج طبيعي لأعمال وتصرفات اللجنة العسكرية، على أرض الواقع وكان من المفترض أن يعقد وزير الداخلية، مؤتمراً صحفياً ليطلع فيه الشعب اليمني وأبناء القوات المسلحة والأمن، على ما يجري في أروقة وزارته، والمقر الرئيسي لقيادة النجدة، ولكن الأخ الوزير- للأسف - وهو أحد أعضاء اللجنة العسكرية، طالع الجماهير بتصريح صحفي قال فيه(إن ما يجري الآن في الداخلية، جريمة تشكل اعتداءً على القانون العسكري، وتتنافى مع التمسك بنصوص المبادرة الخليجية) كلام الأخ الوزير على ما فيه - كلامٌ منطقي ووجيه، ويتطلب من الجميع التمسك به والاعتداء والعمل به.**

**أحمد الأهدل**

## وصل وزير الداخلية لمنصبه بطريقة غير مشروعة لذا يرفض النظام والقانون

**اتفاقيات جنيف الثلاث تحرم الهجوم على معسكرات أمنية ووزير الداخلية لم يلتزم بذلك**

**12 ألف جندي وضابط من الفرقة بدون مرتبات لرفضهم التمرد واللجنة العسكرية تصرف مرتبات للفسادين**

**اللجنة العسكرية تجند المتطرفين الذين قاتلوا الدولة في أرحب**

**اتهام أبطال الجيش والأمن بالحرس العائلي وقطع رواتبهم قد تدفع إلى العنف**

**ما يجري في الداخلية.. نتائج حقيقية لأعمال اللجنة العسكرية**

الميداني المحاييد، والمكلف بالرغم إلى جهة الاختصاص بالطرف المخالف، وذلك من خلال مقارنة أعمال وتصرفات اللجنة العسكرية، مع نصوص الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية.

أولاً: تنص الفقرة الأولى من البند السادس عشر على الآتي: (يقوم نائب الرئيس - الرئيس الحالي - بتشكيل لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار) - لاحظوا مضمون النص في قوله (تشكيل) لا يوجد فيه أية إشارة، بل لا يوجد في جميع النفاط وكلمات وفقرات، وينبذ ونصوص المبادرة الخليجية واليبتها التنفيذية أية إشارة لذلك التوافق والتقسام في أعضاء اللجنة، وبالتالي فإن تقاسم الأعضاء في اللجنة العسكرية، شاهد عيان على عدم تمسك اللجنة العسكرية، في شكلها وتشكيلها بنصوص الآلية التنفيذية، كما أنها لم تلتزم حتى بالروتين العسكري، المعهول به في تشكيل اللجان الثقيلة، وفي المقابل فإن هذا التقاسم، قد يكون له أبعاد خطيرة، وحقائق دامغة، على كافة المستويات العسكرية والمدنية.

المنشآت الأمنية، حتى لو كان بها قوات عسكرية أمنية، غير مسددة أو أنها لا تنوي القتال مسبقاً، وفي خصوصها ما يغني عن التفاصيل، ولكن في جملة القول لهذه النقطة، فإن الهجوم على مقر السيادة والسيطرة لقوات النجدة، يتناقض بل ويعد تجرداً كلياً من وعن أسس وقواعد العقيدة العسكرية القتالية اليمنية، التي ترسب عليها الجيش اليمني، بكل تشكيلاته العسكرية والأمنية، في ظل قيادة الزعيم/ علي عبدالله صالح، فمعدرة (صالح) معدرة أيها القائد العظيم، إن القادة الضملاء والضباط النبلاء والأفراد الشجعان، الذين يبتهم في العقيدة القتالية اليمنية الإسلامية الحق، قحطان ليس منهم..

**التمسك بنصوص المبادرة الخليجية:** بالنسبة للمبادرة الخليجية واليبتها التنفيذية، فإن كل طرف من الأطراف المتصارعة، يدعي أنه هو الذي يتمسك بالمبادرة الخليجية واليبتها التنفيذية دون غيره، ولكن دعونا لنلقي نظرة على أعمال وتصرفات اللجنة العسكرية، باعتبارها الطرف

تقريبه بن مسلم الباهلي، برد كل الأسرى والسبياء، والغنائم، التي غنمها من قرية طبرستان وذلك بسبب إغارته على أهلها ليلاً، دون إنذارهم، هذا وهم كشار، فما بالك إذا كان ذك وزير الداخلية - قحطان - يعطي توجيهاته لقوات عسكرية مسلمة بالهجوم على قوات أمنية مسلمة، ضحى وهم ناثون، وفي وقت قتالي لا تجيزه أبعاد العقيدة القتالية الإسرائيلية، بينما في اليمن يحدث وبكل سهولة، وبدون أن يواجه ذلك الفعل بأي احتجاج، فإن كلمة (لا إله إلا الله) يا قحطان!...! هكذا قالها ثلاثاً نبي الأمة وقائد جيشها الأول/محمد - صلى الله عليه وسلم - للصحابي الجليل زيد بن حارثة..

خامساً: إن الهجوم بقوات عسكرية قتالية ومشحونة بعناصر مقاتلة على قوات أمنية، وهم في حالة أمان بحسب العهود والعهود، التي قطعها على نفسه الوزير في اليوم الأول، وفي الجزء الأول من نهار رمضان، يتصادم جملة وتفصيلاً مع اتفاقية جنيف الثلاث، التي تحرم الهجوم العسكري، على

فعلى قدر ما تكون قدوة للناس يقتدى بك، ولكن دعونا نتناول كلام الوزير- في هذه العجالة - بنوع من المنطق الشفاف والتفصيل الدقيق، لنعرف النقاط التي ارتكبتها المخالف، ورفض بموجبها التمسك بنصوص المبادرة الخليجية، واليبتها التنفيذية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: وجود وزير الداخلية في هذا المنصب، يتعارض مع نصوص القوانين العسكرية والمدنية، وذلك لأن وزارة الداخلية تعتبر في جميع دساتير العالم واليمن واحدة منها، وزارة سيادية لا يجوز أخضاعها للتقاسم للوزير، أو للحصول على تحقيق مطالبهم وزير الداخلية، يمارس أعمالاً حزبية وليست سيادية، ومع ذلك يريد أن يجمع بين العمل السياسي، والعمل الميداني العسكري، لتحقيق رغباته السياسية الجامحة، وتسييس الوظيفة العامة جريمة ما يجرها قانون الخدمة المدنية، كما أن ممارسة السياسة الحزبية في الجيش والأمن مسألة يجرها الدستور طبقاً للمادة (٤) ،ومن هناك تتضح نقطة المخالفة.

ثانياً: وصول الوزير إلى هذا المنصب ابتداءً، كان سببه التمرد والخروج على النظام والقانون، وبالتالي قد يصعب التمرد العسكري وسيلة مشروعة لدى أفراد الجيش، للحصول على مناصب مماثلة للوزير، أو للحصول على تحقيق مطالبهم المشروعة على الأقل، وفي المقابل فإنه من المؤكد أن يصعب الأخ/ الوزير لديه عقدة نفسية يكره النظام والقانون، ويكره كل من يتمسك به، ومن ثم لن يستعين في تسيير شؤون عمله، إلا بأفراد وعناصر تساويه في الاتجاه وتسانده في الرعية والمقصد، وعلى هذا من المستحيل أن يحدث أي انقسام، بينه وبين أفراد النظام والقانون، واستعانته بالفرقة الأولى في هذا الحدث خير شاهد ودليل.

ثالثاً: استعانة وزير الداخلية - قحطان - (بـ ٢٠٠) مقاتل من مليشيات الفرقة المتمردة، ومشحونة بمسليحين - محاربين - من حزب الإصلاح، بعد مخالفة قانونية، للمادة الثالثة من قانون الشرطة، التي تعطي الحق للوزير الداخلية، استعانة قوات الأمن المركزي، عند حدوث أي تمرد في الوحدات والأجهزة الأمنية..

والسؤال هو: لماذا قام وزير الداخلية، باستدعاء الفرقة الأولى أولاً، حتى إذا استعمل القتل والأسر، قام باستدعاء قوات الأمن المركزي ثانياً؟

من وجهة نظري أن تلك الاستدعاءات التي قام بها الوزير مخالفة قانونية، تحصل في طياتها الكثير من الدلائل، التي قد تدفع القائل بأن يقول: إن وزير الداخلية أراد من جمع المتناقضين والمتصارعين في حدث واحد، إشغال الفتنة وتأجيل نهبان الحرب، بين أبناء القوات المسلحة والأمن، بصورة خاصة، وبين أبناء الشعب بصورة عامة، وهذا مرتبط بالفرس - رابعاً: إن الهجوم المعادي على قوات النجدة، في وقت قتالي، حساس - الساعة السابعة صباحاً من رمضان بالذات - يعدّ اعتداءً بل انسلاخاً من وعن كل أسس وقواعد العقيدة العسكرية القتالية الإسلامية، التي تحرم الإغارة حتى على العدو المحارب المخالف في العقيدة، مالم يتم إنذاره ويأتي رده، وهذا باستئذان وجوده في أرض المعركة - الميغاثة، ولقد أمر أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز القائد العربي المسلم

الهدف الأول: التعريف بعلم التفاوض الاجتماعي والسياسي، من حيث المفاهيم والأسس والأدوات كعلم تمازجي / تكاملي، صار يهتم به المتخصصون في جميع المجالات، كونه علماً يتعلق ببناء المجتمعات وتنميتها، وكعلم وقائي يجنبها ويلات ومخاطر التفاوضات التي يحكمها بأسس وقواعد منطقية وواقعية.

الهدف الثاني: رصد لأهم الأعمال والجهود والأدبيات النظرية التي تهدف إلى تنمية مهارات التفاوض وثقافة التفاوض والارتقاء بمستوى الأداء الحواري الذي يركز على حل المشاكل لا الاصطدام بالأشخاص مع ضرورة تجنب نقاط سوء التفاهم والشخصنة للفضايا..

الهدف الثالث: تقديم رؤى نقدية لواقعنا الثقافي العربي، وخريطة الاشتباكات الخاطئة به..

يعرض المؤلف لمطين من أنماط التفاوض يسمى الأول: «بمباراة التفاوض الرئيسية»، والتي يتم التعبير عنها بـ«أكسب أكسب»، وكعلم وقائي يجنبها الطرف الآخر، فيعده الجميع للوصول إلى صيغة يكسب منها الجميع بصورة واقعية، وكذا الوصول إلى نقاط النقاء يتفق عليها الجميع.

من هنا يجنب المؤلف من النمط الثاني الذي يسميه: «المباراة الصفرية» كونها لا تفاوضية في حقيقتها، وفي هذا النوع من التفاوض لا يؤمن المتحاورون بالحلول الوسط في إدارة الصراع الاجتماعي والسياسي لأنهم ينطلقون من منطلق إما «أبيض أو أسود» أو.. قاتل أو مقتول» لذا يسعى كل طرف أن يكسب كل شيء على حساب خسارة الطرف الآخر لكل شيء، وفي هذا النمط من التفاوض كثيراً ما تتحول إلى الصراع على الحوار الحاد، إلى لغة العنف والرماض.

في هذه الثقافة يرى المؤلف أنه ليس فقط سوء النوايا هي التي تلعب الدور الرئيسي بالوصول بالتفاوض إلى درجة المباراة الصفرية بل أيضاً «افتقاد القدرة العملية والعملية على فهم تعقيدات وطبيعة الحوار التفاوضي» التي تستلزم التعرف على القضايا ومهارات وكفايات الحوار بإبعاد المختلفة والتي يمكن التعبير عن هذا الافتقاد بغياب دور وغاية التفاوض.

ولكي تتعمق فكرة «ثقافة التفاوض استعرض المؤلف جملة من الأسس العامة التي ترتقي بالآداء الحواري، وتسهم في خلق بيئة صحية للحوار والتفاوض البناءة والمترن من أهمها ما يلي:

- أهمية تحديد الهدف المحقق الممكن، وتجنب الوقوع في الاستغراق النظري في الكمال، أو في برائن «التفكير السحري» الذي يعتقد أن شيئاً واحداً سيحل مشاكل العالم، دون النظر لتعقيدات الأمور وحيثيات التطبيق المنطقية.

- أهمية تحديد النقاط التي يمكن التفاوض بشأنها والتي تؤسس لأرضية مشتركة مع الآخرين بقدر الامكان.

- أهمية تحديد التفاوض من خلال تحديد أهمية ووزن كل نقطة.

- تجنب سوء الظن بالآخرين، والوقوع في برائن التفكير التأمري والتصنيف المتعسف. هذا الكتاب الذي يأتي في ٢٩٤ صفحة، ويحتوي على سبع وعشرين فصلاً، يقدم رؤية كاملة وعميقة لعلم التفاوض، كعلم جديد لإدارة أزماتنا وعلاقتنا وشؤون حياتنا بشكل عصري وحضاري وبشكل متوازن وواقعي، وكعلم

# مقدمة في علم التفاوض

**> يلعب التفاوض المنضبط والمحكوم بقواعد وأسس منطقية وواقعية، دوراً أساسياً في تنظيم العلاقات والتعاملات داخل المجتمعات وبين الدول، وفي حل المشاكل والقضايا المتعددة والمختلفة، حسب طبيعة التفاوضات ومواضعها.**

**كثيرة هي الدراسات والبحوث التي تناولت «فن التفاوض» الذي يركز أساساً على مهارات وقدرات الأفراد، وارتقت إلى مستوى العلم المحكوم بأسس وقواعد وضوابط متعددة. من هذه الدراسات المهمة التي تناولت موضوع التفاوض بشكل منهجي، كعلم تكاملي وتمازجي مع مختلف العلوم، كتاب «مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي» لمؤلفه د/ حسن محمد الوجيه ضمن سلسلة إصدارات علم المعرفة.**

**وفقاً للمؤلف يهدف هذا الكتاب إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:**

**محمد علي عناش**

- ثقافة التناحر: وهي ثقافة تعتمده أساساً على مبدأ المباراة الصفرية التي تهدف إلى سحق وتغني وإقصاء الآخر، ومن أهم سماتها الانزعالية والخطاب المنفعل على الذات الذي يؤدي إلى فقدان أي جسور للتواصل، وكذا التفنن في تكنولوجيا العداء للآخر، وبالانفعال والاشتباكات الكلامية التي قد تتطور إلى حوار الطلقات.

- ثقافة التسلسل: ولقد ترسخت هذه الثقافة في واقعنا لعدة أسباب أهمها: غياب الديمقراطية، الخطاب السياسي والثقافي والديني الذي يتسم باختكار الحقيقة، والغاء الآخر، النظام التعليمي التقليدي الجامد.

- ثقافة الغيبوية: التي توجه ضد طرف ما، الذي قد يصبح ضحية لهذا التصور التأمري الوهمي، نظراً لتعريفه وقبوله دون تحفظ من أطراف التحاور.

وتعتبر هذه الثقافة من أهم معضلات التفاوض كونها تمس روح التعاون وبناء الثقة.

- ثقافة غيبوية الماضي: التوظيف السلبى للماضي والتاريخ في حواراتنا، قد يؤدي إلى حالة غيبوية تعيش فيها، الأمر الذي يجعل أسباب التغيير ومفردات التطوير، منطوق اشتباك بين المتحاورين، وهي تتمثل أساساً في قضايا الحدائث والتطوير والديمقراطية والحرية والدولة المدنية.

- ثقافة الاستلاب والإجباط: ولهذه الثقافة ملامح عدة أهمها:

> حدوث ما يشبه «التنويم المغناطيسي» لطرف ما أو بعض أطراف الحوار من قبل أطراف آخرين، فتصبح إرادة هؤلاء مستلبة ومنغلقة على قيم وصور جامدة.

> يصعب هؤلاء المستلبون ليست لديهم قدرة على رؤية البدائل، لدرجة أن يكونوا على استعداد للدفاع عن الوضع الذي وضعوا فيه حتى ولو كان خاطئاً.

> وإلى درجة الكذب تحت بند «التبرير العقلاني»، وهؤلاء هم أكثر الفئات مقاومة للتغيير، بعض أطراف المشترك أنموذجاً.

> المتحاورون في ظل هذه الثقافة يجسودون حالات من الإجباط الشديد فتقدم القدرة على تبين أية صيغة قاعقة تتوسد حواراتهم حالة من «الغفران



كثيرة هي الدراسات والبحوث التي تناولت «فن التفاوض» الذي يركز أساساً على مهارات وقدرات الأفراد، وارتقت إلى مستوى العلم المحكوم بأسس وقواعد وضوابط متعددة. من هذه الدراسات المهمة التي تناولت موضوع التفاوض بشكل منهجي، كعلم تكاملي وتمازجي مع مختلف العلوم، كتاب «مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي» لمؤلفه د/ حسن محمد الوجيه ضمن سلسلة إصدارات علم المعرفة.

وفقاً للمؤلف يهدف هذا الكتاب إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

محمد علي عناش

- ثقافة التناحر: وهي ثقافة تعتمده أساساً على مبدأ المباراة الصفرية التي تهدف إلى سحق وتغني وإقصاء الآخر، ومن أهم سماتها الانزعالية والخطاب المنفعل على الذات الذي يؤدي إلى فقدان أي جسور للتواصل، وكذا التفنن في تكنولوجيا العداء للآخر، وبالانفعال والاشتباكات الكلامية التي قد تتطور إلى حوار الطلقات.

- ثقافة التسلسل: ولقد ترسخت هذه الثقافة في واقعنا لعدة أسباب أهمها: غياب الديمقراطية، الخطاب السياسي والثقافي والديني الذي يتسم باختكار الحقيقة، والغاء الآخر، النظام التعليمي التقليدي الجامد.

- ثقافة الغيبوية: التي توجه ضد طرف ما، الذي قد يصبح ضحية لهذا التصور التأمري الوهمي، نظراً لتعريفه وقبوله دون تحفظ من أطراف التحاور.

وتعتبر هذه الثقافة من أهم معضلات التفاوض كونها تمس روح التعاون وبناء الثقة.

- ثقافة غيبوية الماضي: التوظيف السلبى للماضي والتاريخ في حواراتنا، قد يؤدي إلى حالة غيبوية تعيش فيها، الأمر الذي يجعل أسباب التغيير ومفردات التطوير، منطوق اشتباك بين المتحاورين، وهي تتمثل أساساً في قضايا الحدائث والتطوير والديمقراطية والحرية والدولة المدنية.

- ثقافة الاستلاب والإجباط: ولهذه الثقافة ملامح عدة أهمها:

> حدوث ما يشبه «التنويم المغناطيسي» لطرف ما أو بعض أطراف الحوار من قبل أطراف آخرين، فتصبح إرادة هؤلاء مستلبة ومنغلقة على قيم وصور جامدة.

> يصعب هؤلاء المستلبون ليست لديهم قدرة على رؤية البدائل، لدرجة أن يكونوا على استعداد للدفاع عن الوضع الذي وضعوا فيه حتى ولو كان خاطئاً.

> وإلى درجة الكذب تحت بند «التبرير العقلاني»، وهؤلاء هم أكثر الفئات مقاومة للتغيير، بعض أطراف المشترك أنموذجاً.

> المتحاورون في ظل هذه الثقافة يجسودون حالات من الإجباط الشديد فتقدم القدرة على تبين أية صيغة قاعقة تتوسد حواراتهم حالة من «الغفران